الخاتمـــة:

من كل ما تقدم تبين لنا و بوضوح الأهمية المتزايدة التي تكتسبها الانتخابات، باعتبارها الوسيلة الأساسية لتداول على السلطة في الأنظمة الديمقراطية ، كما يتبين ما يمثله وجود ضمانات حقيقية لحرية هذه الانتخابات من أهمية بالغة في الوصول إلى انتخابات صادقة ونزيهة تعكس بصدق أراء وتطلعات هيئة الناخبين .

ومنه فقد خرجنا من خلال دراستنا بجملة من النتائج، التي استقيناها من دراستنا حول " **الرقابة الدولية على لانتخابات بين انتهاكات السيادة و تعزيز الحكم الراشد** " ، و كذا اجتهدنا في وضع مجموعة من الملاحظات حول هذا الموضوع .

وبالإمكان تلخيص النتائج و الاقتراحات التي تم التوصل لها من خلال البحث ، كما يلي:

أولا- النتائج :

1- أصبح مطلب إجراء انتخابات حرة ونزيهة مطلبا داخليا و دوليا لما يمثله ذلك من التأثير على الاستقرار السياسي في المحيط الإقليمي و الدولي ، وحتى يمكن للدولة الاعتراف بها كدولة ديمقراطية بما يؤهلها للحصول على مساعدة المجتمع الدولي في الجوانب السياسية و الاقتصادية .

2- أغلب المواثيق الدولية والإقليمية اهتمت بتبيان الضمانات المتعلقة بنزاهة الانتخابات وحرية الانتخابات،لا بل أن المجتمع الدولي بدأ بإنشاء مؤسسات دولية، وظيفتها الأساسية هي تقديم يد العون و المساعدة للدول في تحقيق هذه الغاية .

3- تهدف الرقابة الدولية للانتخابات لاطلاع المجتمع الدولي على شفافية و نزاهة العملية الانتخابية ، كما تهدف من خلال توصياتها إلى تفعيل المشاركة الشعبية وتعزيز الديمقراطية وإرساء حقوق الإنسان المدنية والسياسية ، حيث يعد مبدأ الشفافية و المشاركة السياسية من مقومات الحكم الراشد .

الخاتمـــة:

4 -تعد العملية الانتخابية عنصرا هاما في تحقيق الديمقراطية و الحكم الراشد ، وذلك في إطار الهندسة الإنتخابية، فهي الآلية الكفيلة بضمان المشاركة السياسية الدورية للمواطنين، بإعتبار المشاركة أهّم دعائم الإصلاح السياسي ، إلى جانب أنّ الهندسة الإنتخابية عملية سياسية مفعلة لحقوق المواطنة، وهي تعمل على ترسيخ الدمقرطة و وتحقيق الحكم الراشد من خلال تحسين التمثيلية وحكامة النظام الانتخابي .

5 -فيما يتعلق بالعلاقة بين السيادة الوطنية وعملية المراقبة على الانتخابات، خلصت الدراسة إلى أن المراقبة الدولية لا تمس بالسيادة الوطنية للدول المعنيّة بالانتخابات؛ وهذا للعديد من الأسباب مثل تغيُّر مفهوم السيادة ومفهوم التدخل الخارجي، وبسبب عدم قدرة المنظمات الدولية والإقليمية المشاركة في رقابة أية عملية انتخابية إلا بناء على دعوة رسمية من الدولة صاحبة الانتخابات، مما يعد ضمانا لاستمرار تفوّق السيادة الوطنية على الرقابة الدولية على الانتخابات.

6 –عدم وجود تعارض بين السيادة والرقابة الدولية، لأن هذه الأخيرة تسعى لتحقيق الديمقراطية ، ولا شك أن الاعتراف بمبدأ سيادة الشعب يعتبر أول ركيزة للديمقراطية ، ذلك أن كلمة " ديمقراطية " تعني حكم الشعب باعتباره صاحب كل السلطات في الدولة ومصدرها الوحيد .

7 -نشاط الرقابة الدولية على الانتخابات نشاط مُسَيس؛ يتحكم فيه العديد من العوامل السياسية والاقتصادية؛ فردود أفعال المنظمات المشاركة في عملية الرقابة، وردود أفعال المجتمع الدولي بصفة عامة تجاه الانتخابات لا تتحدد فقط بناءً على التقارير الصادرة عن المراقبين، بل يتحكم فيها المصالح المتبادلة مع هذه الدولة، سواءٌ كانت سياسية أو اقتصادية، مما يؤثر بشكل كبير على قيمة هذا النشاط ومصداقيته.

8 -الرقابة الدولية وحدها لا تحقق نزاهة العملية الإنتخابية ، فلا بد من وجود مجموعة من الضمانات الأخرى لتحقيق النزاهة و الشفافية للعملية الإنتخابية.

ثانيا – الاقتراحات :

1 –نقترح أن تنصب عملية الرقابة الدولية على كل مسار الانتخابي، حتى لا توصف الرقابة بالرمزية أو الشكلية .

2 –وضع إطار قانوني للانتخابات يتوافق مع المعايير الدولية للانتخابات .

3 –يتعين أن تشمل المساعدة الدولية لرقابة للانتخابات محورا خاصا بالتكوين، يوجه للأعوان و ممثلي المجتمع المدني .

4 –النظر في قانون السيرة المهنية و الأخلاقية للملاحظين الدوليين .

5 –إن معيار اختيار المراقبين من البرلمانات يجب أن يكون صارما، لأنهم عادة يميلون إلى تنسيق صداقاتهم السياسية وإعطائها الأولوية على احترام الاقتراع العالمي .

6 –يفضل عدم الاستعانة بمراقبين ينتمون لدول استعمارية للقيام بعملية الرقابة في دولة كانت مستعمرة وهذا للاعتبارات الموضوعية، التي كثيرا ما أثبتت الشواهد وجود تناقض الخطابات الرسمية و الممارسة الدولية .

7 –إن من بين ضمان و نزاهة الانتخابات بمساعدة المراقبين الدوليين يتطلب وجود جهاز عدالة أو قضاء مستقل تماما على القطاعات الأخرى ، و أن يشمل تكوين القضاة الساهرين على نظامية سير الانتخابات .

8 يجب أن يكون هناك توازن بين حجم بعثات المراقبة و الخريطة الانتخابية ، وكذلك منح المراقبين مدة معقولة قبل انطلاق سير العملية الانتخابية .

9 –لا بد من وجود نظام رقابي وطني ودولي فعال و محكم على الممارسات الانتخابية تتنوع هذه الرقابة ، من الرقابة الإدارية إلى رقابة القضائية و الرقابة الدستورية و الرقابة السياسية، التي تباشرها الأحزاب وممثلو المترشحين على الإجراءات الانتخابية ، مع حضور الملاحظين الدوليين و الإقليميين لمراقبة الانتخابات .

10 – لا بد من إيجاد مناخ سياسي و اجتماعي يتسم بالأمان والسلام والاستقرار و الحرية في الممارسات الهامة و منها الممارسات الانتخابية .